

الوهابية متبعون للسلف في إثبات الصفات

ثانياً : الوهاية متبعون للسلف في إثبات الصفات. قال في السطر الحادي والعشرين من الصفحة الأولى ما نصه: [كثمة الوهاية للذات العلية يعتقدون بأن لله جسماً محدوداً، مُؤَلَّفًا من أعضاء، يد محسوسة يبطش بها، ورجل يمشي بها، يجلس ويقوم، ويدعو ويرجو، وينزل ويرتفع، فأصبحوا كإخوانهم النصارى في الناسوت واللاهوت، لعب إبليس بلحاهم حتى أُرْدهم من دائرة الإسلام؛ لأن المحسمة ليسوا من الإسلام في شيء... إلخ]. والجواب أن يقال: مراده بالوهاية: أتباع أئمة الدعوة السلفية، التي قام بها في نجد الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر، وهو وأتباعه -رحمهم الله- ليس لهم مذهب خاص، بل هم في العقيدة على معتقد السلف الصالح والأئمة الأربعة ومن تبعهم بإحسان، وهم في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل إمام السنة والحديث، مع أنهم لا يعيرون من تبع مذهب إمام من الأئمة المعترين، وإذا تبين لهم الحق والصواب في غير مذهب إمامهم، تبعوه مع من كان، وقد ذكرنا أنّنا متبعون للنص والدليل تدور معه حيث دار، فبقينا ذكره هذا القائل عدة أخطاء: الأول: تسميته لهم بالوهاية: بعد أن عرفت أنهم لم يختصوا بشيء ولم يتدعوا جديداً، وأن كل ما قالوه: إنهم متبعون للنصوص وللصالح، ولأن القائم بالدعوة ليس هو عبد الوهاب، وإنما هو ابنه الشيخ محمد، وهم المحمديون أصلاً وفرعاً، ولأن الوهاب اسم من أسماء الله تعالى، فهو الذي وهبها الهداية والعلم والعمل. الثاني: رمية لهم بالتجسيم: فهم لم يقولوا بذلك أبداً، ولم يستعملوا هذه اللفظة إباناً ولا نفيًا، فمن قال: إن الله جسم فهو مبتدع، وكذا من نفى الجسم فهو مبتدع أيضاً، حيث إن هذه اللفظة لم ترد في النصوص، ولم يستعملها السلف والأئمة، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، وما أنا بثبت الصفات الواردة ونعتقد حقيقتها، ونفني عنها التشبيه والتمثيل، ولا يلزم أن تكون مجسمة إذا قلنا: بأن الله فوق عبادته على عرشه بائن من خلقه، أو قلنا: إن له بداً ووجهاً وعينا كما يشاء، أو قلنا: إنه ينزل ويحيي لفصل القضاء كما يشاء، فإن هذه الصفات ونحوها قد وردت بها النصوص، فنحن نعتقد حقيقتها ولا ننهلها بخصائص المخلوق، ولا نشبها كشيء أو مثلاً، فكما لم ندرِك كَيْفَ الذات وما هيها، فكذا نقول في هذه الصفات، فإننا نشبها إثبات وجود لا إثبات تكييف وتحديد، كما قال ذلك أكابر الأئمة. فكيف يلزم من ذلك أن تكون مجسمة؟! وهكذا قوله: [محدود]. فنفض ترك الخوض في الحد، مع أنه من المسائل التي أثبتها بعض السلف وناقها البعض، ولكن الأفضل التوقف؛ حيث إن البحث في ذلك مُتَدَدٌ، وإن اللفظ لم يرد في الأدلة، ومع ذلك فعذر من أثبت الحد ومن نفاه أن لكل منهما مقصداً ظاهره الصحة. وبالجملة: فلا اختصاص لنا بهذا دون غيرنا، ولكن هذا الكاتب مزج البضاعة في عقيدة السلف وأقوالهم، وكان الأولى أن يوجه طعنه ولومه على علماء السلف وأئمتهم، فإن هذه الأقوال والمذاهب المأثورة عنهم مدونة في مؤلفاتهم الموجودة المشهورة!! الثالث: قوله عن الوهاية: إنهم يصفون الرب تعالى بأنه: [مؤلف من أعضاء: يد محسوسة يبطش بها، ورجل يمشي بها... إلخ]. والجواب: إن هذا من جنس ما قبله قول عليهم بلا علم، فإن التأليف جمع المتفرق، أو تركيبه من أدوات مختلفة، وهذه اللفظة محدثة في العقيدة، لا نقول بها ولا نستعملها في عقائدها ولم ترد في النصوص؛ حيث إن لازمها قول باطل كما ذكرنا، فأما إثبات اليد والرجل حيث وردت فإننا نقصر على ذلك، فقد تكاثرت الأدلة على إثبات اليد بما لا يدع مجالاً في أنها يد حقيقية من الأدلة على إثبات صفة اليد واليدن والتصريح باليمين لله عز وجل: قوله تعالى: {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} [سورة ص، الآية: 75]. وقوله تعالى: {أولم يروا أنا خلقناهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون} [سورة يس، الآية: 17]. وقوله تعالى: {قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم} [سورة آل عمران، الآية: 73]. وقوله تعالى: {إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم} [سورة الفتح، الآية: 10]. وقوله تعالى: {وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء} [سورة المائدة، الآية: 64]. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة في القرآن الكريم. وقد ورد في الحديث إثبات اليد لله فيما رواه البخاري كما في الفتح: 8/202 - برقم (4684)؛ في التفسير، تفسير سورة هود، باب "وكان عرشه على الماء". ورواه مسلم برقم (993) في الزكاة، باب "الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف". من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قال الله عز وجل: أنفق أنفق عليك، وقال يد الله ملأى لا يغيثها نفقة، سحاء الليل والنهار، وقال: أرايتم ما أنفق منذ خلق السماء والأرض؟ فإنه لم يعض ما في يده، وكان عرشه على الماء ويده الميزان يخض ويرفق". وهذا لفظ البخاري، وفي رواية مسلم: "بين الله ملأى... فإنه لم يعض ما في يمينه... الحديث". ففي هذه الآيات والأحاديث إثبات صفة اليد واليدن والتصريح باليمين لله عز وجل وأن كلنا بديه. لكننا نقول: إنها لا تشبه خصائص المخلوق، وإن الله يقبض بها السماوات والأرض كما أخبر عن ذلك أولئك كما في قوله تعالى: {وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون}. [سورة الزمر، الآية: 67]. وأما الرُّجُلُ: فقد ورد في السنة أن الله يضع رجله أو قدمه على النار ما رواه البخاري كما في الفتح: 10/460 - برقم (4849) في التفسير، تفسير سورة ق، باب (وتقول هل من مزيد). ورواه مسلم برقم (2846) في الجنة، باب "النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء". من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "... فأما النار فلا تمتلئ، حتى يضع رجله فتقول قط قط قط...". الحديث. وفي رواية: "يفيض الرب تبارك وتعالى قدمه عليها"، وورد في القرآن ذكر الشاق في قوله تعالى: {يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون}. [سورة الفلم، الآية: 42].، ووُضِّحَ في الحديث ما رواه البخاري كما في الفتح: 10/531 - برقم (4919) في التفسير، تفسير سورة القلم، باب (يوم يكشف عن ساق). من حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: "سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من يسجد في الدنيا رثاءً وسعمة، فيذهب ليسجد فيعود ظهره طيقاً واحداً"، فإذا أثبتنا ذلك لم يلزم أن تكون مجسمة، ولم يلزم أنّ نقول: إن الله تعالى مؤلف من أعضاء، بل نقول: إن الله حقيقة، وصفاته حقيقية كما يليق به، كما أنا لا نقول بالباطش والمشي الذي رمانا به، بل تقتصر على الوارد في الكتاب والسنة. الرابع: زعمه أنهم يصفون الله بأنه: [يجلس ويقوم، ويدعو ويرجو، وينزل ويرتفع... إلخ] (تابع). الجواب: إن هذا قول لا حقيقة له، ولا عمدة له في هذا النقل، فهذه مؤلفاتهم وعقائدهم مطبوعة شهيرة، ولا يوجد فيها هذه الألفاظ، فإنهم ينفون الصفات التي لم ترد في الوحيين ويتقيدون بالأدلة، ولكن أعداءهم يلزمونهم بلوازم باطلة، فإذا أثبتوا الاستواء كما يليق بالله أو فسروه بالعلو والارتفاع -كما قاله السلف وأهل اللغة- لم يلزم أنهم قائلون بالجلوس والقيام، فقد تكاثرت الأدلة على إثبات العلو الحقيقي بكل معانيه يقول شارح العقيدة الطحاوية، صفحة: (258-288) والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده، التي تقرب من عشرين نوعاً: أحدها: التصريح بالفوقية مقرّونا بأداة "من" المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: {يخافون ربهم من فوقهم} [سورة النحل، الآية: 50]. الثاني: ذكرها مجردة عن الأدلة، كقوله: {وهو القاهر فوق عباده} [سورة الأنعام، الآية: 18، 61]. وهكذا... إلى أن ذكر ثمانية عشر دليلاً في إثبات صفة العلو الحقيقي الذي يليق بالله عز وجل، ثم شرع في ذكر كلام السلف في إثبات صفة العلو وذكر من ذلك أنواعاً كثيرة. وعلى إثبات العرش والأدلة في إثبات العرش كثيرة جداً نذكر منها: قوله تعالى: {ذو العرش المجيد} [سورة البروج، الآية: 15]. وقوله تعالى: {رفيع الدرجات ذو العرش} [سورة غافر، الآية: 15]. وقوله تعالى: {لا إله إلا هو رب العرش الكريم} [سورة المؤمنون، الآية: 116]. وفي الحديث الذي رواه البخاري كما في الفتح: 11/149 - برقم (6345). في الدعوات، باب "الدعاء عند الكرب". ورواه مسلم برقم (2730) في الذكر، باب "دعاء الكرب". من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم عند الكرب يقول: لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض ورب العرش الكريم". وأن الله تعالى مستو عليه كما يشاء كما في قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [سورة طه، الآية: 5]. وقوله تعالى {إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش} [سورة الأعراف، الآية: 54]. وقوله تعالى: {ثم استوى على العرش الرحمن} [سورة الفرقان، الآية: 59]. والآيات في هذا كثيرة جداً. فليس لنا إنكار ذلك أو تسليط التأويلات التي هي تحريف للكلم عن مواضعه على تلك الأدلة واضحة الدلالة، فمتى ألزمتنا أعداؤنا باطلة بلوازم باطلة زاعمين أنها تلزم من قال بموجب تلك النصوص، كما نلتفت إلى تلك الإلزامات وأوضاع خطابهم في هذا الإلزام. فأما إثبات النزول والمجيء فليس لنا إنكاره، وقد صرح به النصوص وتواردت على إثباته الأدلة التي لا تحتمل التأويل، ومع ذلك نتوقف عن الكيفية ونكلها إلى الله، ولا نقول: إنه إذا نزل يخلو منه العرش، أو تحصره السماوات... إلخ؛ بل نقول: إن الرسول الناصح لأئمة -صلى الله عليه وسلم- قد أخبر بهذا النزول ما رواه البخاري كما في الفتح: 3/35 - برقم (1145) في التهجد، باب "الدعاء والصلاة من آخر الليل". ورواه مسلم برقم (758) في صلاة المسافرين، باب "الترغيب في الدعاء والذكر... إلخ". من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفري فأغفر له؟". وأن الله تعالى قد أخبر بالمجيء يوم القيامة كما في قوله تعالى: {هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة ونضوي لهم} [سورة البقرة، الآية: 210]. وقوله تعالى: {كلا ذلك أرى بديكاً دعا دكا دعا وأمر بك والمملك صفا صفا}. [سورة الفجر، الآية: 21، 22] فحين نشب ذلك كما ورد ولا نضيف إليه شيئاً من عند أنفسنا، فما ألزمتنا به غير لازم. الخامس: قوله: [فأصبحوا كإخوانهم النصارى في الناسوت واللاهوت... إلخ]. فنقول: هذا تشبيه باطل وبعيد عن الصواب فما وجه التشبيه؟! فإن النصارى زعموا أن اللاهوت وهو: {الإله} اتحد بالناسوت وهو: {الإنسان} أو: {عيسى}، وقالوا: {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ} { وَقَالَتِ الْنَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ } وذلك هو عين الكفر والصلال، فأما أتباع السلف والأئمة فما قالوا شيئاً من قبل أنفسهم، وإنما وصفوا الله تعالى بما وصف به نفسه، أو وصفه به أعلم الخلق بربه، وهو محمد -صلى الله عليه وسلم- فإذا أثبتوا لله الصفات الواردة، واعتقدوها حقيقة لتواتر النصوص بها، ثم نفوا عنها كل أنواع التشبيه وخصائص المخلوقين، واعتقدوا أنها تليق بالله كما يشاء، لم يلزم أن يكونوا كالتنصاري في قولهم باللاهوت والناسوت، وبكل حال فإن هذا الكتاب عليه أن يوجه عنده ولومه إلى الأئمة المتبعين: كمالك، والثناشعي، وأحمد، وإسحاق، ونحوهم، فهل يتجرأ أن يقول عليهم: إنهم وهاية، وإنهم إخوان التنصاري؟! هذا ما لا يستطيعه لما لهم عند جمهور الأمة من المكانة الزاكية، فلو رامهم بذلك لأنكر العلو والخاص والعام، وسدد إليه سهام الصلابة، وسددت إليه سهام الصلابة، وسددت إليه سهام الصلابة، وسددت إليه سهام الصلابة... إلخ]. فنقول: هذا تهور وجرأة على الله وعلى المسلمين وأهل الدين، واستهزاء وتمسخر بشعائر الإسلام، وتكفير لأهل العقيدة السليمة، وإخراج لهم عن دائرة الإسلام، وتلك مصيبة عظيمة لو يعلم أثرها هذا الكاتب لم يتجرأ على ذلك، فإنه: أولاً: زعم أنهم قد أطاعوا الشيطان مطلقاً، وأنه هو الذي أوقعهم في هذا الاعتقاد السلفي، الذي قد سار عليه جمهور سلف الأمة وأهل القرون المفضلة، فإذا كان إبليس قد لعب بهم، فقد لعب أيضاً بأولئك الأئمة والقادة الأجلاء. ثانياً: إخراجهم لهم من الإسلام، وهي إحدى الكبائر، فبأي خصلة أخرجهم من الدين؟! أما كانوا يدينون لله بالتوحيد؟! ويعملون بمعنى الشهادتين؟! ويحافظون على أركان الإسلام؟! ويتبعون عن كل المحرمات؟! ويحذرون منها؟! ويحرضون على إخلال دينهم لربهم وحده، فلا يجعلون منه شيئاً لغيره كائناً من كان؟! فمن كُفِّرهم فقد أنكر حقيقة التوحيد، وأباح الكفر والشرك، فهو أولى بما قال، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم- {ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه} جزء من حديث رواه مسلم برقم (61) في الإيمان، باب "بيان حال إيمان من رغب... إلخ". عن أبي ذر رضي الله عنه... أي: رجح إليه تكفيره، وفي حديث آخر: { أن رجلاً ممن قبلنا قال: والله لا يعفر الله لفلان، فقال الله تعالى: من ذا الذي يتألى عليّ أن لا أعفر لفلان؟! إنني قد عفرت له، وأحبطت عملك } رواه مسلم برقم (2621) في البر والصلة، باب "النهي عن تقطيع الإنسان من رحمة الله تعالى"، عن جندب رضي الله عنه... فهل ينتبه هذا الكاتب، ويرتد عن مثل هذا التهور والتسرع في التكفير!! الساج: قوله: [لأن المحسمة ليسوا من الإسلام في شيء إلخ]. فنقول: ونحن نبرأ إلى الله أن نصفه بالتشبيه، أو التمثيل بشيء من المخلوقات، ولقد أوضحنا أن أئمة الدعوة بريئون من وصمة التشبيه، أو التمثيل الذي يرميهم به أعداؤهم قديماً وحديثاً، وأنه لا يلزم من إثباتهم صفة الاستواء والنزول والمجيء وسائر الصفات الذاتية والفعلية، أن يكونوا مشبهة، فإنهم تابعون للنصوص الصريحة في الإثبات، ومصروحون بنفي مشابهة المخلوقات، كما يثبت غيرهم الصفات العقلية، وينفون عنها التشبيه، وكما يثبت الباقون الذات الحقيقية، ويتوقفون عن معرفة ماهيتها وكنه حقيقتها، وقد يكون التأفون أولى بالتشبيه؛ لأنه لا يبدل إلى أذهانهم سوى دلالة النصوص على التشبيه، ولم يفهموا منها إلا هذا المعنى الباطل، فاعتقدوا أن ظاهر النصوص غير مراد؛ لأنه يزعمهم يدل على مماثلة للمخلوقات، تعالى الله وتقدس.